وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الدولي حول:

التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة

يومي:13/12 نوفمبر 2017.

مداخلة بعنوان:

الإدارة الإلكترونية كمدخل إداري حديث لمؤسسات التعليم العالي في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال
"مع الإشارة إلى تجربة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف01"

من إعداد:

أ. عماري سمير	د. ركي أحسن
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
الهاتف: 06.68.62.43.37	الهاتف: 07.78.44.12.18
البريد الإلكتروني: ammarisamir@gmail.com	

الإدارة الإلكترونية كمدخل إداري حديث لمؤسسات التعليم العالي في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال "مع الإشارة إلى تجربة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف01"

أ. عماري سمير
جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة/ الجزائر

د. ركي أحسن
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة / الجزائر

ammarisamir@gmail.com

ملخص:

تواجه مؤسسات التعليم العالي في ظل التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تحديات جمّة، أهمها الانتشار الواسع للإنترنت وثقافة الرقمنة، وهو ما يفرض عليها ضرورة الاستعانة بالتقنيات الحديثة، وذلك حتى تتمكن ليس فقط من ضمان بقائها واستمرارها، وإنما الارتقاء بأدائها إلى مستوى أفضل.

في هذا الإطار تعتبر الإدارة الإلكترونية كأحد الأساليب الإدارية الحديثة، والتي ظهرت في الآونة الأخيرة كمصطلح معاصر نتيجة لتزايد استخدامات الحاسوب وشبكاته بشكل عام، والتي يمكن لمؤسسات التعليم العالي تبنيها والاستفادة من تطبيقاتها. وعليه تأتي هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على كيفية تبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي، مع الإشارة إلى تجربة إحدى الجامعات الجزائرية والمتمثلة في جامعة سطيف01، وبالضبط تجربة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير باعتبارها إحدى الصروح العلمية والمعرفية للجامعة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، مؤسسات التعليم العالي.

Abstract:

due higher education institutions face many challenges to the rapid race of development of the technology of information and communication.The most important of them is the worldwide spread of the Internet and the culture of digitization, which imposes the use of modern techniques, so that they can not only ensure their survival and their continuity, but also to improve their performance to the highest level.

In this context, e-management is considered as one of the modern administrative methods, which recently emerged as acontemporary term resulting from the increasing use of computers and networks in general,which higher education institutions can adopt andmake use of it's applications. Accordingly, this paper sheds light on how to adopt e-management applications at the level of higher education institutions, with reference to one of the Algerian universities experiences"University of Setif 01" and exactly the experience of the Faculty of economic and commercial sciences and management as one of the scientific and cognitive edifices of the university.

Key words: e-management, institutions of higher education.

تمهيد:

في ظل التطور الهائل في كافة الميادين، شهد العالم تغيرات جذرية في جميع مناحي الحياة، يلمسها ويعيشها الأفراد والمؤسسات على حد سواء، ولعل من أبرز هذه التغيرات وأهمها على الإطلاق الثورة التكنولوجية، والتي كان من إفرازاتها بروز مفاهيم جديدة منها ما يعرف بمفهوم الإدارة الإلكترونية، والتي تعبر عن نقلة نوعية وتحولات رئيسية في أداء وعمل المؤسسات التقليدية بصفة عامة.

في هذا الإطار تتطلع العديد من مؤسسات التعليم العالي المعاصرة كغيرها من المؤسسات للإستفادة من تطبيقات الإدارة الإلكترونية، حيث تُعد بيئتها التنظيمية من أكثر البيئات مناسبة لهذا التطبيق، وذلك انطلاقا من طبيعة الدور المناط بها في المجتمع؛ إذ أن مؤسسات التعليم العالي بمختلف أنواعها وأنماطها هي المسؤولة عن إعداد وتهيئة الكوادر البشرية المؤهلة، والتي تعد العنصر الحيوي لجميع عمليات التنمية المجتمعية الشاملة، وهو ما يحتم أو يتسوجب منها أكثر، ضرورة إعادة النظر في أساليبها وإجراءاتها وسياساتها وأنظمتها بالدرجة التي تجعلها تستجيب وتتفاعل إيجابيا مع التغيرات التكنولوجية، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو التغاضي عنها. فقد غزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مختلف جوانب الأداء في هذه المؤسسات، والتي بموجبها انتقل نمط العمل فيها من الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأسلوب الإلكتروني الذي أصبح من ضروريات المؤسسات العصرية، والذي بدونه لا تستطيع هذه الأخيرة الاستمرار في أدائها المتميز.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما يحققه تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي من مزايا ونتائج إيجابية، لا سّيما في ظل التوسع في استخدام التقنيات الحديثة، تتضح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة من خلال السؤال التالي:

كيف يمكن تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي وبما يتماشى مع المستجدات التكنولوجية الحديثة؟ وما تجربة جامعة سطيف01 في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية ؟

وبغرض الإلمام بجميع النواحي التي يتضمنها السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإدارة الإلكترونية، وما هي مبادئها؟
- ما هي خصائص مؤسسات التعليم العالي، وما هي التحديات التي تواجهها؟
- ما هي المجالات الرئيسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي؟
- ما تجربة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف01 في مجال تبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية؟
- ما أهم الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع الذي تتناوله، حيث يُعد موضوع الإدارة الإلكترونية من بين المواضيع حديثة التطبيق في حقل مؤسسات التعليم العالي خاصة الجزائرية منها، كذلك تكتسب هذه الدراسة أهميتها من القيمة الفعلية للدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي، باعتبار أن هدفها الرئيسي هو تقديم خدماتها والقيام بأنشطتها بأعلى بكفاءة وفعالية ممكنتين، وذلك لخدمة أهداف المؤسسة الجامعية بطريقة أكثر اقتصادية.

أهداف الدراسة:

بناءا على تحديد إشكالية الدراسة فإن الغرض الأساسي منها يتمثل في النقاط التالية:

- تقديم الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية كأسلوب إداري حديث، من حيث المفهوم ومجالات التطبيق على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛
- التعرف على أهم التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في العصر الحالي؛
- إبراز شكل الممارسات الفعلية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛
- تسليط الضوء على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في إحدى الكليات المكونة لجامعة سطيف01؛
- تقديم توصيات من شأنها أن تساهم في ضمان التطبيق الصحيح العملي للإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة.

منهج الدراسة وهيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج اساسي يتماشى وطبيعة الموضوع، والذي سيتم معالجته من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: الإدارة الإلكترونية؛

ثانيا: مؤسسات التعليم العالي؛

ثالثا: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي؛

رابعا: تجربة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف01.

أولا: الإدارة الإلكترونية

تمثل الإدارة الإلكترونية اتجاها جديدا وربما غير مألوف من الإدارة، لأنه يقوم على أسس ومبادئ مختلفة عما كان متعارف عليه، بعدما لم تعد الإدارة التقليدية قادرة على الاستجابة لمتغيرات العصر ومتطلباته، من هذا المنطلق سيتم من خلال هذا المحور بيان مفهوم الإدارة الإلكترونية ومبادئها، كما سيتم كذلك إبراز الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية.

1. تعريف الإدارة الإلكترونية:

يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية *(Electronic Management)* من بين المصطلحات العلمية الحديثة في مجال العلوم الإدارية والتي تزايد الاهتمام به خلال العقدين الأخيرين؛ مما أدى إلى ظهور العديد من التعاريف لهذا المصطلح والتي اختلفت باختلاف تخصصات الباحثين واختلاف وجهات نظرهم، ومازال هذا المفهوم في مرحلة التطور والإكتشاف، وفيما يلي بعضاً من تلك التعاريف التي وردت بشأن مصطلح الإدارة الإلكترونية:

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المنظمة"[1]. يتضح من خلال هذا التعريف ما يلي:

– أن الإدارة الإلكترونية هي عملية إدارية تشمل وظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة؛

– أن البعد الإلكتروني في مصطلح الإدارة الإلكترونية يتمثل في الإمكانات التكنولوجية التي توفرها شبكة الإنترنت وشبكات الأعمال الأخرى؛

– أن وظائف الإدارة الإلكترونية لا يقتصر تطبيقها على القيام بالأعمال الداخلية للمنظمة، وإنما يمتد كذلك لإنجاز الأعمال الخارجية للمنظمة.

كما عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الإدارة الإلكترونية على أنها: "إستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما شبكة الإنترنت كأداة تسمح بالوصول إلى إدارة أفضل"[2]. حسب هذا التعريف فإن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت.

وهناك تعريف آخر للإدارة الإلكترونية والذي يصفها بأنها: " إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الإنترنت وشبكات الاتصال تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعرفي هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها، والأكثر كفاءة في استخدام مواردها"[3]. يركز هذا التعريف على رأس المال المعرفي، وهذا إن دّل على شيء فإنما يدّل على الأهمية الكبيرة التي أصبحت توليها المنظمات المعاصرة للحصيلة المعرفية بهدف إكتساب أكبر قدر ممكن منها، مع حسن التعامل معها واستغلالها بشكل أمثل.

كما يرى بعض الباحثين أن الإدارة الإلكترونية هي: "بمثابة مجموعة من الكيانات تتعامل بكفاءة وفعالية من خلال استخدام مجموعة أنظمة وآليات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فائقة ومتقدمة لأداء الأعمال بشكل منظم ودقيق"[4] . حسب هذا التعريف فإن الإدارة الإلكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة داخل المنظمة، هدفها الرئيسي هو إنجاز الأعمال بكفاءة وفعالية.

إن الواقع يوضح أن الإدارة الإلكترونية ليست أعمالاً يتم إنجازها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على غرار شبكة الإنترنت، أو عبر الشبكة الداخلية لمنظمة ما (الإنترانت)، وأيضا ليست فقط عملية تبادل للملفات والمعلومات داخل منظمة ما أو

بينها وبين غيرها من المنظمات (الإكسترانت)، فالمفهوم الحقيقي للإدارة الإلكترونية هو: " إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء المنظمات ورفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها"[5].

من خلال التعاريف السابقة الذكر، يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي: إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال من طرف المنظمات، وذلك بهدف تطوير أدائها والقيام بوظائفها إلكترونيا وصولا إلى تحقيق أهدافها بأعلى كفاءة وفعالية ممكنتين.

2. مبادئ الإدارة الإلكترونية:

تعتمد الإدارة الإلكترونية على مجموعة من المبادئ نلخصها فيما يلي:[6]**تقديم أحسن الخدمات:** وهذا الاهتمام يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة تم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة، وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

- ✓ **التركيز على النتائج:** حيث ينصب اهتمام الإدارة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور في تخفيف العبء من حيث الجهد، والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة.
- ✓ **سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:** أي إتاحة تقنيات الإدارة الإلكترونية للجميع في أماكن العمل والمؤسسات والمكتبات...الخ، لكي يتمكن الكل من التواصل.
- ✓ **تخفيض التكاليف:** ويعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المنافسين يؤدي إلى تقديم الخدمات بأسعار منخفضة.
- ✓ **التغير المستمر:** وهو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام على تحسين ما هو موجود.

3. الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية:

إن كل ميزة في الإدارة الإلكترونية هي أمر كانت تفتقده الإدارة التقليدية، ويؤثر فقده سلبا في أدائها وفعالية دوائرها، ويمكن تحديد أوجه الاختلاف بين الإدارتين ولو بشكل نسبي وليس مطلق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

التصنيف / الميزة	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الوسائل المستخدمة	الاتصالات المباشرة، والمراسلات الورقية.	شبكات الاتصال الإلكترونية.
الوثائق المستخدمة	ورقية.	إلكترونية.
الحفظ	ملفات ورقية.	ملفات إلكترونية.
الوصول للبيانات	صعوبة الوصول بسبب كثرة المستندات الورقية.	سهولة الوصول بسبب توافر قواعد بيانات ضخمة جداً.
الحماية	أقل حماية بسبب عدم توفر نظم حماية المعلومات.	حماية عالية جداً بسبب توفر نظم حماية المعلومات.
درجة الاعتماد على الإمكانات المادية والبشرية	تعتمد على استغلال أمثل للإمكانات المادية والبشرية في تحقيق أهدافها.	استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهدافها.
التفاعل	تفاعل بطيء قد يستغرق أيام وأشهر بسبب الإجراءات البيروقراطية.	تتميز بالتفاعل السريع إذ يمكنها استقبال عدد كبير من الطلبات أو الرسائل في زمن قصير، وإرسال رسائل لعدد كبير.
التكلفة	مكلفة على المدى البعيد.	اقتصادية على المدى البعيد.
نوع التنظيم	هرمي جامد.	شبكي مرن.
مدة الخدمة	محدودية ساعات الدوام الرسمي التي تقدم فيها الخدمة.	تقدم خدماتها 24 ساعة يوميا وفق برامج مُعدة مسبقا للرد على طالبي الخدمة.
جودة الخدمة	جودة أقل.	جودة عالية جداً.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: أحمد محمد غنيم، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر، المنصورة، مصر، 2008، ص ص31-33.

ما يلاحظ من الجدول السابق هو أن العنصر الذي يصنع الفارق بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية هو" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وكذا المزايا التي يمنحها للإدارة في ظل تبنيها لتلك التكنولوجيا من تقليل للجهد والوقت والتكلفة وتحسين للأداء وجودة الخدمة، إلا أن هناك صعوبات يمثلها الحل الإلكتروني في الإدارة يمكن ذكر بعضا منها في العناصر التالية:[7]

- تكلفة اقتناء الأجهزة الإلكترونية اللازمة لذلك وتثبيتها؛
- تكلفة تطوير الأنظمة المعلوماتية والبرمجيات وصيانتها؛
- تكلفة تكوين الموظفين أو توظيف تقنيين مختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيا: مؤسسات التعليم العالي

تحرص جميع الدول في العصر الحالي على التوسع في التعليم بشكل عام، والتعليم العالي بشكل خاص، باعتباره يمثل قمة الهرم التعليمي، حيث أنه المصدر الأساسي لإعداد الثروة البشرية للأمم، وحيث أن مؤسسات التعليم العالي هي ذروة النظام التعليمي، فإن الأمر يستلزم تقديم بعض المفاهيم الأساسية حول هذه المؤسسات، وعليه جاء هذا المحور ليتناول في بدايته بعض الجوانب المتعلقة بالتعليم العالي، ثم ليتطرق بعد ذلك إلى خصائص مؤسسات التعليم العالي، وكذا أهم التحديات التي تواجهها في العصر الحالي.

1. **مفهوم التعليم العالي:**

إن هذا النوع من التعليم يأتي بعد مراحل تعليمية سابقة له، فهو يعتبر تتويجاً لهذه المراحل وأعلاها، والحديث عن مؤسسات التعليم العالي يستوجب الإشارة بأن هناك وجهة نظر تذهب إلى التمييز بين مفهومي التعليم العالي والتعليم الجامعي، بالرغم من أن التعليم العالي يشمل العديد من المؤسسات بالإضافة إلى الجامعات، إلا أن التعليم العالي والجامعي على العموم لهما نفس المدلول، وذلك باعتبار المفهوم المحوري لكلا النمطين (العالي والجامعي) يرتكز أساساً على مفهوم البحث والتكوين، وأن أغلب مؤسسات التعليم العالي تمثلها الجامعات بنسبة كبيرة مقارنة بعدد المعاهد والمدارس العليا والمتخصصة التابعة لمختلف القطاعات. أما بالنسبة لمفهوم التعليم العالي فهناك عدة تعاريف لهذا النوع من التعليم نذكر فيما يأتي بعضاً منها:

✓ **التعريف الأول**: يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا للقانون **99-05** في المادة الثانية بأنه: "كل نمط للتكوين أو التكوين والبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات متخصصة ومعتمدة من طرف الدولة"[8]، ويضمن هذا التعليم في مجال التكوين العالي: التكوين العالي للتدرج، التكوين العالي لما بعد التدرج، ويساهم في التكوين المتواصل.

✓ **التعريف الثاني**: يقصد بعبارة التعليم العالي وفقاً لنص التوصية الخاصة بالاعتراف بدراسات وشهادات التعليم العالي التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والعشرين نوفمبر **1993**: " برامج الدراسة أو التدريب على البحوث على المستوى بعد الثانوي التي توفرها الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى المعترف بها بصفتها مؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات المختصة في الدولة"[9].

من خلال التعريفين السابقين، يمكن القول أن التعليم العالي هو ذلك النوع من التعليم الذي توفره الجامعات أو غيرها من المؤسسات الأكاديمية التي تمنح الدرجات العلمية كشهادات الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه وغيرها من الشهادات العالية، كما ينطوي أيضاً هذا النوع من التعليم على أنشطة إعداد الأفراد وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات والخبرات المتخصصة بهدف مسايرة التطورات الحاصلة في الوقت الراهن.

2. **النظام الهيكلي للتعليم العالي:**

بالنسبة للنظام الهيكلي للتعليم العالي فهناك ثلاثة أنماط رئيسية مكونة لمؤسسات التعليم العالي، وهي:

✓ **المعاهد والكليات:** وتدعى المؤسسات قصيرة الدورة، وتستمر الدراسة فيها لأقل من أربع سنوات ما بعد المرحلة الثانوية، ويحصل خريجي هذه المعاهد على دبلوم مهني أو فني، وفقا لطبيعة التخصص، وتختلف هذه المؤسسات باختلاف البرامج التي تقدمها، فبعضها كليات متخصصة ككليات إعداد المعلمين، وبعضها متعدد التخصصات *(Poly Technique)*[10].

✓ **المعاهد العليا أو المدارس العليا:** وهي نمط من مؤسسات التعليم العالي، تَعنّى بإعداد القوى العاملة لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمسة سنوات بعد المرحلة الثانوية، ليتم الحصول منها على شهادة نجاح تعادل شهادة الجامعة[11].

✓ **الجامعات:** وهي تأتي على رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة، وذلك نظرا لما تؤديه من مهام متعددة، وخاصة فيما يتصل بتكوين رأس المال البشري الذي يتمتع بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة، كما تعد الجامعات أكثر الأنماط انتشاراً، وهي تضم مجموعة من المعاهد والكليات، هذه الأخيرة بدورها تضم مجموعة من الأقسام تمتد مدة الدراسة فيها عموما إلى ثلاث سنوات، ماعدا بعض الكليات التي تتجاوز فيها الدراسة هذه المدة ككليات الطب والعلوم الهندسية.

إنّ الفرق بين الجامعة والمعهد يكمن في أن هذا الأخير يتخرج منه الفنيين والمهنيين الذين تحتاج إليهم الدولة ممن لا تستطيع الجامعات توفيرهم سواء من حيث العدد أو النوعية، وبهذا يكون العمل الرئيسي للمعاهد هو تلبية احتياجات سوق العمل، وإكساب الطلبة المهارات التي تتطلبها ممارسة مهنة معينة، في حين أنّ الجامعة وحتى إن كانت تشارك المعاهد في الإعداد العلمي لبعض المهن، فإنها تنفرد برسالة تجعلها تتميز بالنظرة الشاملة إلى وحدة المعرفة وتكاملها والالتزام بنقلها وتجديدها.

أما الجامعة فتستمد مفهومها من البيئة والمجتمع الذي أنشأها، ويرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة، وذلك نظرا لارتباطها بالأهداف التي أنشئت لأجلها، والتي تختلف من دولة لأخرى، فكل مجتمع يؤسس جامعته بناءاً على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ومن ثمة تصبح الجامعة مؤسسة تكوين، لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد من داخل جهازها، بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أساسه، وبالتالي فكل جامعة تعكس فلسفة المجتمع الذي توجد فيه؛ " كما يعود أصل مصطلح "**جامعة**" *(University)* إلى اللغة اللاتينية، وهو مشتق من مصطلح *(Universitas)*، الذي يعني الإتحاد والتجمع، وقد تم استعماله ابتداءاً من القرن الرابع عشر ميلادي للدلالة على الجامعة بمعناها الحالي، كما استخدمت كلمة "**الجامعة**" لتدل على تجميع الأساتذة والطلبة وفي اللغة العربية يُعد المصطلح ترجمة حقيقية للكلمة الإنجليزية *(University)*"[12].

كما يمكن تعريف الجامعة بأنها:" تلك المؤسسة التعليمية التي تُقدم لطلبتها الحاصلين على شهادة البكالوريا، تعليما نظريا معرفيا، يلازمه تدريب مهني فني بهدف إخراجهم إلى الحياة العملية كأفراد منتجين، فضلا عن مساهمتهم في معالجة القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر في تفاعلات هؤلاء الطلبة المختلفة في مجتمعهم بما تَّملكه من قدرات أكاديمية وبشرية"[13]. ومن الناحية الاقتصادية، تعرف الجامعة على أنها: "مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما وبأقل التكاليف الممكنة"[14].

3. خصائص مؤسسات التعليم العالي:

تمتاز مؤسسات التعليم العالي بعدة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، يمكن عرضها فيما يلي:[15]

- يتّسم محور نشاط مؤسسات التعليم العالي بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأولى، مضمونه التعليم والبحث العلمي واللّذان يتطلبان إدارة فعالة؛

- تّعد مؤسسات التعليم العالي ولا سّيما الجامعات منها الحلقة المجتمعية الأكثر صلة مع معطيات العلوم والمعارف والتطورات في ميادين اختصاصها واهتماماتها؛

- يُعد الاستثمار في قطاع التعليم العالي إستثمارا طويل الأجل لا تظهر نتائجه في الأجل القصير أو المتوسط أحيانا، كما يصعب قياسها وفق آليات حساب إيرادات الاستثمارات الأخرى، ولا يُعد الربح بمفهومه التجاري محور اهتمام مؤسسات التعليم العالي خاصة إذا كان تمويلها حكوميا أو من جهات لا تهدف للربح؛

- ترتبط مؤسسات التعليم العالي بنظيراتها من المؤسسات الأخرى بصلات ذات طبيعة خاصة تميل في العادة إلى التعاون ولا تخلو أحيانا من المنافسة سواء كانت تلك المؤسسات وطنية أو أجنبية، ويتمثل إنتاجها في البحوث العلمية والمعارف والمهارات والتجارب العلمية؛

- تعظم مؤسسات التعليم العالي المعرفة لأنها تدرك أهميتها وتعرف دورها في الحفاظ على عليها واستمرار بقائها أولا وفي تطور المجتمع وتقدمه وتحركه إلى الأمام؛

- تّعد المعرفة المنتوج الرئيسي الذي تنتجه مؤسسات التعليم العالي، وحتى تتمكن من إنتاجها، يتعاون أفرادها كلهم وخاصة الأساتذة، وتكون الوسيلة الرئيسية التي يستخدمونها جميعا هي البحث العلمي؛

- التعليم العالي يعمل ضمن منظور اجتماعي في المقام الأول، من منطلق أن مؤسسات التعليم العالي تسعى لخدمة المجتمع في شتى مجالاته وبالتوازي والتعاون مع المؤسسات الأخرى؛

- التعليم العالي يعمل ضمن منظور ثقافي عام والذي يفسّر من خلال اهتمام مؤسسات التعليم العالي بالبعد الفلسفي للحياة، واستعراض الثقافات البديلة والرائدة في العالم التي لا تتعارض مع مبادئ المجتمع ووضعها خدمة لمجالات الحياة المتعددة؛

- التعليم العالي يعمل ضمن منظور اقتصادي من خلال تسخير مختلف العلوم والتكنولوجيات لتحقيق الإنتاج الوفير ذو التنافسية العالية المتمثلة في التميز بالجودة والأسعار التنافسية المتناسبة مع هذه الجودة[16].

انطلاقا مما سبق نجد أن مؤسسات التعليم العالي تعتبر مؤسسات إنتاجية تختلف عن غيرها من المؤسسات الأخرى في نوعية الإنتاج والمدة المستغرقة لإنتاجه وكذا طريقة تسويقه، حيث تّعد أهم خاصية تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية، هي عدم ارتكاز نشاطها على هدف الربح بمفهومه التجاري.

4. التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي:

تواجه مؤسسات التعليم العالي خلال العقدين الأخيرين ضغوطًا متزايدة وتحديات كبيرة، تتمثل في:[17]

✓ **النمو السريع في المعرفة:** حيث بلغت معدلات تزايد المعارف والعلوم حداً لا سابق له، وهذا التزايد أصبح من الضخامة إلى الحّد الذي يصعب على أي فرد متخصص— مهما حاول– أن يُلم بكل المعارف في مجال تخصصه، وقد أدى هذا النمو المعرفي إلى ظهور العديد من الاكتشافات والاختراعات والتي أحدثت بدورها تغيرا واضحا في طرق المعرفة بل وفي الحياة الإنسانية كلها.

✓ **الثورة العلمية والتكنولوجية:** خاصة مع الاتجاه المتزايد نحو استخدام الآلة في مجالات الحياة المختلفة، وتطور تكنولوجيا الآلات المتناهية في الحجم والأدوات المعقدة والأجهزة عالية الطاقة، والتي من المتوقع أن تحدث تغيرات جوهرية في البيئة الطبيعية والاجتماعية.

✓ **التطور الهائل في نظم ووسائل الاتصال:** وهو ما جعل الأخبار والأفكار والمعلومات في أي مكان في متناول الجميع، بحيث الكلّ يستطيع الإلمام بما يجري حوله من أحداث، وأصبح العالم اليوم كما يقال بحق قرية صغيرة بفضل التقدم الهائل في وسائل الإعلام والأقمار الصناعية.

✓ **التغيرات السريعة في طبيعة المهن في سوق العمل:** وذلك نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، حيث اختفت مهن وحرف وأخرى في طريق الاختفاء، وظهرت مهن وحرف جديدة اقتضتها ظهور المخترعات الحديثة.

✓ **الحرية الاقتصادية والتجارية:** وانتشار مفاهيم الخوصصة وظهور نمط جديد في تقديم الخدمة التعليمية من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة (الربحية)، والنظر إلى التعليم العالي كسّلعة يمكن أن تُقدم من ضمن الخدمات الأخرى التي تباع للأفراد، واتفاقية الجاتس *(GATS)* والتي تُعد أول اتفاقية قانونية تركز على تجارة الخدمات، والتعليم هو أحد مكونات هذه الاتفاقية، والغرض منها هو تسريع وتيرة تحرير التجارة في قطاع الخدمات من خلال التخلص من كثير من العقبات الموجودة، وقد أثرت اتفاقية *(GATS)* في الاتجاهات المتعلقة بالتعليم العالي من حيث:

- تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم البرامج العلمية والتدريبية محليا وعالميا؛
- زيادة الطلب على التعليم العالي؛
- زيادة تكاليف التعليم العالي في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة؛
- زيادة عدد الراغبين في الاستثمار في التعليم العالي، وتنامي الاستثمارات الأجنبية في تقديم البرامج، وفتح فروع لمؤسسات التعليم العالي.

بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ومنها في الجزائر، فإنها تواجه تحديات كبيرة أثرت على المستوى المهني والمؤسساتي، نذكر منها:[18]

- البطالة المتزايدة في أعداد الخريجين، حيث بدأت تتراكم في العديد من الأقطار العربية، وعدم مطابقة المخرجات مع احتياجات سوق العمل وخطط التنمية؛
- اتسام التعليم العالي في الوطن العربي بصفة عامة بالتقليدية والتقليد، إذ أنّ وظيفته كانت تنحصر في تقديم المعرفة والتركيز على التخصصات في الأقسام النظرية وتدني مستوى البحث العلمي وعدم توافر الدعم الكافي؛
- عدم توافر أو النقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في كثير من التخصصات؛
- عدم ملائمة أو ضعف مدخلات التعليم العالي من طلبة الطور الثانوي من حيث طرق التدريس والتفكير التحليلي النقدي؛
- تطابق محتوى البرامج الدراسية المطروحة في معظم الجامعات، إذ لوحظ وجود بعض التغيرات في السنوات الأخيرة إلا أنها لا تنبع من حاجات المجتمع ولم تواكب التغيرات التكنولوجية والمعرفية؛
- ظاهرة العولمة والتي أصبحت بمثابة الفكرة الأساسية التي يحاول بها واضعوا النظريات الاجتماعية أن يفهموا ويفسروا كيفية انتقال المجتمع إلى الألفية الثالثة، ولعل أهم هذه التفسيرات اعتبار الثورة التكنولوجية أحد أهم الإنجازات الضخمة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين، والآخذة في النمو نموا أساسيا خلال القرن الحادي والعشرين في مختلف المجالات.

فيما يخص تأثيرات العولمة على أداء مؤسسات التعليم العالي، نذكر منها ما يلي:[19]

- إبراز الدور الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية في إعداد رأس المال البشري القادر على التنافسية؛

- تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء العلمي للجامعات وبروز نماذج تعليمية جديدة مثل التعليم عن بعد، والتدريب عن بعد؛

- تزايد المطالب بدفع التعليم العالي للمشاركة العالية في التنمية من خلال الاستفادة من النماذج العالمية وبروز اقتصاديات التعليم.

ثالثا: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مؤسسات التعليم العالي

من خلال هذا المحور سيتم توضيح كيفية تبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي، من خلال التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية، المجال الأول يتعلق بشؤون الطلبة، أما المجال الثاني فيتعلق بشؤون الموظفين من إداريين وأساتذة، أما المجال الثالث والأخير فيتعلق بشؤون المؤسسة الجامعية ككل.

1. تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون الطلبة:

يقصد بشؤون الطلبة كل ما يخص شؤونهم في مؤسسات التعليم العالي، من تسجيل وبيانات عامة، وخاصة بحسب ما يحق لهذه المؤسسات الحصول عليه، وكذلك ما يَهم الطلبة داخل الحرم الجامعي، وما يتعلق بمستواهم التعليمي... الخ، مما يساعد هذه المؤسسات على القيام بدورها اتجاههم[20]، ومن خدمات الإدارة الالكترونية في هذا المجال:

– بناء قاعدة بيانات متطورة خاصة بالطلبة يمكن الرجوع إليها والبحث فيها واستخدامها خاصة عند استخراج الشهادات الجامعية (مثل: شهادات النجاح والتخرج والشهادات الإدارية...الخ)، وذلك تفاديا للوقوع في الأخطاء، كما يمكن تحديث هذه المعلومات وتطويرها بسهولة، وذلك حتى تساعد على انجاز الإعمال بسهولة ويُسر على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛

– توزيع الطلبة حسب الأفواج، فنظراً للتطور الكمي لأعداد الطلبة في مختلف الشعب والتخصصات، فإنه يمكن إعداد قوائم الطلبة لكل صف أو تخصص، وتخزينها وإتاحتها على الموقع الالكتروني للكلية أو القسم الذي يدرس به الطالب، وهذا ما يوفر الوقت والجهد للإدارات الجامعية والطلبة وحتى الأساتذة في معرفة الأفواج الخاصة بهم للدراسة أو التدريس على التوالي؛

– متابعة حضور وغياب الطلبة بحيث يستطيع المكلفين بمتابعة دوام الطلبة من برمجة نظام خاص بواسطة الحاسوب، يتم فيه تسجيل أسماء الطلبة الذين تغيبوا عن الحضور في كل حصة وبصفة دائمة، وبذلك يمكن أن يُبلغ الحاسوب وبشكل آلي عن غياب كل طالب إذا ما تجاوز عدد الغيابات المسموح بها، ويعين له تاريخ الغياب ورقم الحصة، حتى يستطيع الطالب والأساتذة من الإطلاع عليها، وذلك بهدف إعطاء شفافية أكبر حول ظروف العمل بمؤسسات التعليم العالي[21]؛

– استخراج نتائج الطلبة وتحليلها وتقويمها، بكل دقة وأقل جهد والعمل على حفظها والرجوع إليها بسهولة، أي الاستغناء عن الطرق التقليدية التي كانت مستعملة في السابق[22]، أما في حالة اكتشاف أخطاء مَّا في علامات الطلبة فإن الحاسوب يمكنه بسهولة القيام بتصحيح جميع النتائج تبعا لذلك، في هذا الإطار تمثل الجداول الالكترونية أحد الخيارات الأساسية التي يمكن بواسطتها عرض نتائج الطلبة ومستوياتهم على شكل أشكال بيانية مختلفة مما يساعد في تحديد نواحي الضعف في هذه المستويات والعمل على معالجتها؛

– حفظ وأرشفة سجلات الطلبة، حيث أن الكثير من مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى حفظ سجلات تحتوي على النتائج الدراسية للطلبة، وكل ما يتعلق بمسارهم الدراسي، ومن المفترض أن تكون هذه السجلات سرية، بحيث لا يّطلع عليه أحد إلا من لهم حق الإطلاع عليها، وفي هذا الإطار يجب على مؤسسات التعليم العالي إستخدام التطبيقات والبرامج الحاسوبية لأنها تقدم خدمات كثيرة ومتطورة في

هذا المجال، كما يجب عليها تأهيل العاملين لتمكنيهم من التعامل بكفاءة مع هذه التطبيقات والتي تساعد على حفظ نتائج الطلبة والسرعة في الرجوع إليها في أي وقت؛

– التواصل داخل مؤسسات التعليم العالي، حيث يعتبر البريد الالكتروني من الخدمات الهامة للإدارة الالكترونية في توفير الاتصالات بين مختلف الكليات والأقسام والإدارات الجامعية من جهة، وبين هذه الأخيرة والأساتذة من جهة أخرى، وذلك من أجل استقبال التقارير الخاصة بدوامهم وبدوام الطلبة ونتائجهم.

ويمكن توضيح التطبيقات السابقة للإدارة الإلكترونية في مجال إدارة شؤون الطلبة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون الطلبة

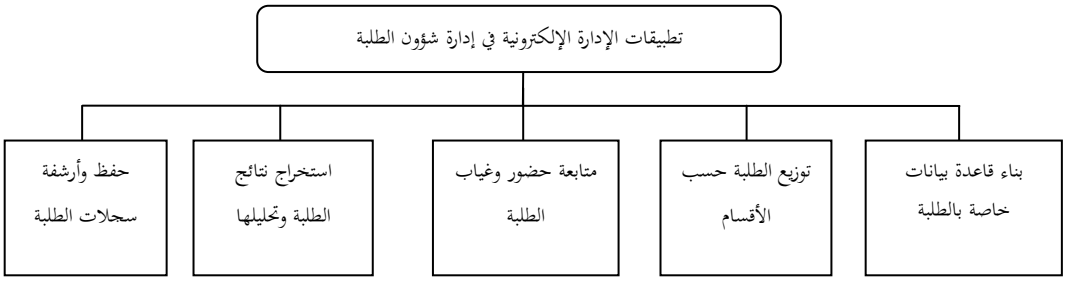

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجانب النظري.

2. تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون الموظفين:

المقصود بشؤون الموظفين، شؤون جميع العاملين بمؤسسات التعليم العالي من إداريين وأساتذة وعمداء ورؤساء أقسام وغيرهم، والذين يقومون بوظائف رئيسية داخل هذه المؤسسات بحسب المهام الموكلة إليهم. إن متابعة شؤون الموظفين عملية تحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت حيث أن الكثير من التعديلات يجب إدخالها باستمرار في سجلات الموظف من حيث: التعيينات الجديدة، والتنقلات والترقيات، وما يتعلق بالأمور المالية، والضمان الاجتماعي وغيرها من الأمور المماثلة، ويمكن للإدارة الإلكترونية في هذا المجال القيام بمهام شتى منها:[23]

– إدخال بيانات جميع الموظفين وعناوينهم وكل ما يخص شؤونهم الوظيفية، وحفظها بطريقة أكثر تنظيماً من غيرها؛

– توفير أنواع الخدمات التي يحتاجها الموظفون على مستوى مؤسسات التعليم العالي بكافة مستوياتهم من إداريين وأساتذة وعاملين؛

– متابعة تقييم الموظفين عن طريق البرامج التطبيقية الخاصة بمتابعة الأداء وخصوصاً الواجبات الأساسية التي تطلب منهم، ومتابعة الأعمال التي يقومون بها، وتكوين قواعد بيانات مختلفة تمكن من متابعتهم بشكل أكثر دقة وايجابية، بالإضافة إلى القضاء على مشكلتي البعد الجغرافي والزماني في الاتصال والتواصل بين جميع الموظفين بمؤسسات التعليم العالي.

كما يمكن تلخيص أهم استخدامات الإدارة الالكترونية فيما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين على مستوى مؤسسات التعليم العالي من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (02): تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون الموظفين

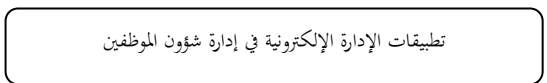

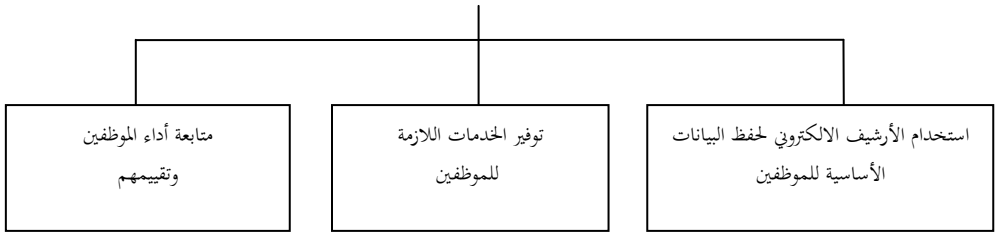

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجانب النظري.

3. تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون المؤسسة الجامعية ككل:

تقوم الإدارة الالكترونية من خلال تطبيقاتها الخاصة بدور كبير في إدارة الشؤون المختلفة للمؤسسات الجامعية، من خلال مساعدتها في التعرف على احتياجاتها المستقبلية، والتي منها على سبيل المثال:

✓ **تطبيقات الإتصالات**: وتتضمن تطبيقات الحاسوب والبرمجيات والشبكات في استخدام شبكات الاتصال الداخلية والخارجية في إدخال البيانات والمعلومات والملاحظات والتوجيهات التي ترتبط بإنجاز العمل اليومي داخل المؤسسة الجامعية، والتواصل مع المؤسسات الجامعية الأخرى، والدوائر الحكومية (خاصة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، عن طريق البريد الالكتروني، وموقع المؤسسة الجامعية على شبكة الإنترنت، وتفعيل الرسائل الإخبارية، والمكالمات الهاتفية الآلية، والرسائل الصوتية والنصية[24].

✓ **التطبيقات الكتابية**: وتتضمن:

▪ **التطبيقات في معالجة النصوص**: تعتبر الأعمال الكتابية من أكثر الأعمال الروتينية التي تأخذ تتطلب وقت وجهد كبيرين داخل المؤسسات الجامعية، وعليه فان استخدام الحاسوب يقلل من هذه الإعمال، وذلك من خلال مساهمته في:[25]

- إعداد التقارير للأعمال داخل المؤسسات الجامعية، أو للإدارات التعليمية وحفظها واسترجاعها عند الحاجة؛
- إعداد الخطط الجامعية؛
- سهولة الاتصال بالموظفين والعاملين بالمؤسسات الجامعية وجميع الجهات المعنية، وإرسال التعليمات إليهم بالفاكس أو البريد الإلكتروني؛
- المساعدة في الرجوع إلى الوثائق الصادرة والمعلومات الخاصة بالشؤون الإدارية بسرعة ودقة لا تتوفران في الإدارات التقليدية التي لا تستخدم تقنية الحاسوب، فالأعمال الإدارية المنفذة بواسطة هذا الأخير أكثر كفاءة وفعالية في العمل وتوفر الكثير من الوقت والجهد.

▪ **الوسائط المتعددة**: يمكن لجميع الإدارات الجامعية أن تستخدم الوسائط المتعددة في عرض كل ما لديها من أفكار بطريقة جيدة، ويمثل العرض بطريقة *(Power Point)* أحد هذه الوسائط، حيث يمكن استخدامه في الاجتماعات والندوات والمحاضرات والملتقيات داخل المؤسسات الجامعية.

✓ **إعداد جداول المحاضرات الأسبوعية**: تساعد الإدارة الإلكترونية في إعداد جداول المحاضرات والأعمال الموجهة الأسبوعية، وتوزيعها على الطلبة والأساتذة بأقل جهد ووقت ممكنين، وذلك باستخدام بعض البرامج الخاصة لذلك، بحيث يمكن إجراء التعديلات على الجداول في أي وقت في حال تنقلات الأساتذة، أو إضافة مقاييس، أو أي تعديلات على هيكلية المؤسسات الجامعية، ومن الفوائد التي تقدمها الإدارة الإلكترونية في فيما يخص إعداد الجداول المساهمة في إنتاج الجداول المختلفة بسرعة وبتكلفة قليلة مع ضمان وصولها للجميع، كما أنها تساعد على التخطيط وتنظيم العمل داخل هذه المؤسسات[26].

✓ **تطبيقات خاصة بمستلزمات المؤسسات الجامعية:** وتتضمن تطبيقات الإدارة الإلكترونية في هذا الشأن إعداد قائمة في شكل جرد دوري لجميع المستلزمات الجامعية من معدات وتجهيزات مكتبية وغيرها، بحيث يتضمن هذا الجرد عدد قطع كل نوع من هذه التجهيزات، بالإضافة إلى تحديد المستعمل منها وغير المستعمل، وكذا الموجودات في المخازن[27].

✓ **تطبيقات خاصة بالموازنات المالية للمؤسسات:** تعتمد موازنة أي مؤسسة جامعية على الرسوم التي يدفعها الطلبة والمخصصات، والمنح وغيرها، وتستطيع مختلف الإدارات الجامعية أن تستعمل الحاسوب في معالجة أمورها المالية وحفظها وتوزيعها على نشاطاتها حسب نسب معينة ورصد النفقات، حتى تسهل للجهات المخولة عملية تدقيقها والتأكد من صحتها[28].

✓ **تطبيقات خاصة بالمكتبات الجامعية:** وتتضمن تطبيقات الحاسوب وبرمجياته والشبكات في حوسبة المكتبات، وتوفير قاعدة بيانات للبحث عن الكتب والمصادر والمراجع، مما يساعد الطلبة والأساتذة وزوار المكتبة من سهولة التأكد من وجود مرجع معين في المكتبة، ومعرفة رقمه وتصنيفه، وفيما إذا كان معاراً أم غير معار، إلى غير ذلك من المعلومات، من خلال إدخال عنوان المرجع أو اسم المؤلف[29].

وفيما يلي اختصار لمختلف تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مجال إدارة شؤون المؤسسة الجامعية ككل من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): تطبيقات الإدارة الإلكترونية في إدارة شؤون المؤسسة الجامعية ككل

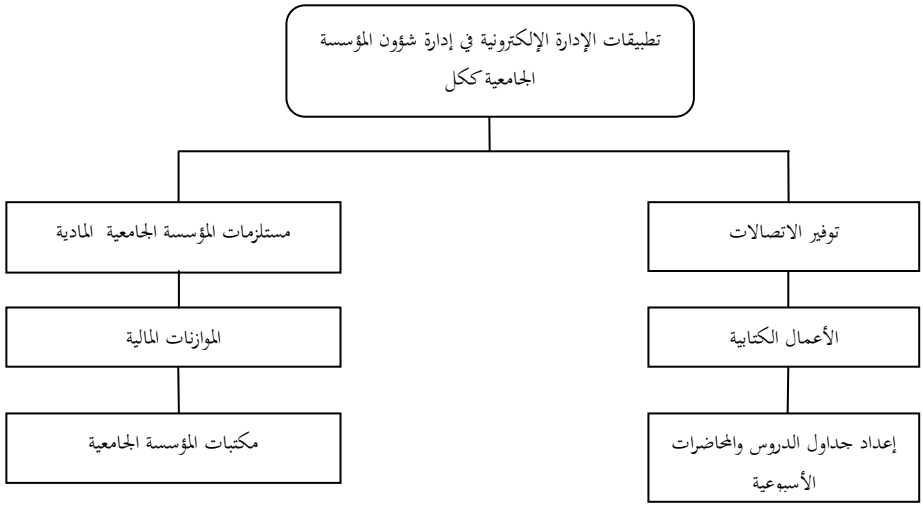

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجانب النظري.

رابعا: تجربة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف01 في مجال تبني تطبيقات الإدارة الإلكترونية

من خلال هذا المحور سيتم تقديم لمحة تعريفية عن جامعة سطيف01، باعتبار أن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير إحدى الكليات التابعة لها، ثم بعد ذلك سيتم إبراز مختلف تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى هذه الكلية.

1. التعريف بجامعة سطيف01:

تم إنشاء المركز الجامعي بسطيف بموجب المرسوم رقم 78/133 في 09 أفريل 1978 وقد بلغ عدد طلبته حينها 242 طالبا موزعين على ثلاثة معاهد هي: معهد العلوم الدقيقة، معهد العلوم الاقتصادية ومعهد اللغات الأجنبية وفي الثمانينات توسعت القطاعات الإستراتيجية في الجزائر ومنها قطاع التعليم العالي الذي أخذ سنة 1984 شكل المعاهد الوطنية وقد تم فتح معاهد وطنية في الإعلام الآلي

والكيمياء والبيولوجيا والعلوم الاقتصادية والإلكترونيك والميكانيك، وفي أوت 1989 حولت المعاهد الوطنية إلى جامعة،أطلق عليها سنة 1992 اسم المجاهد المرحوم فرحات عباس[30].

خلال السنة الجامعية 2000/1999 تم تقسيم جامعة فرحات عباس إلى ست كليات هي : كلية علوم المهندس، كلية العلوم، كلية الحقوق، كلية الطب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، وخلال السنة الجامعية 2005/2004 بدأت جامعة فرحات عباس بسطيف بالعمل وفق نظام التعليم الجديد (ليسانس.ماستر.دكتوراه)، كما بلغ تعداد الطلبة الإجمالي في التدرج خلال السنة الجامعية 2012/2011 أزيد من 50 ألف طالبا، و2002 طالبا في ما بعد التدرج (ماجستير، دكتوراه)، تجدر الإشاره إلى أنه بتاريخ 12 جانفي 2010 تمت إعادة هيكلة الجامعة، حيث أصبحت تتكون من ثمانية كليات ومعهدين، وفي 28 نوفمبر 2011 تم تقسيم جامعة فرحات عباس إلى جامعتين هما جامعة سطيف02، وجامعة سطيف01، حيث شملت هذه الأخيرة خمس كليات ومعهدين كالتالي: كلية الطب، كلية التكنولوجيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الطبيعية والحياة، كلية العلوم، معهد الهندسة المعمارية وعلوم الأرض، معهد البصريات وميكانيك الدقة[31].

2. تطبيقات الإدارة الإلكترونية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير:

تعتبر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير أحد الصروح العلمية والمعرفية بجامعة سطيف01، حيث تهدف إلى إعداد الإطارات المتخصصة التي يحتاج إليها المحيط الاقتصادي والاجتماعي بفضل فروع وتخصصات التكوين العديدة التي توفرها الكلية، كما تُعد هذه الأخيرة واحدة من أكبر الكليات المكونة لجامعة سطيف01 التي يزاول الدراسة بها عدد معتبر من الطلبة بلغ 7856 طالب خلال الدخول الجامعي2015/2014 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد الطلبة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خلال الفترة (2010-2015)

السنة الجامعية	عدد الطلبة المسجلين
2011-2010	7411
2012-2011	8579
2013-2012	7638
2014-2013	7643
2015-2014	7856

المصدر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف01، متاح على الموقع: *http://eco.univ-setif.dz/Article-105.html*،

تم الإطلاع بتاريخ: 2017/06/26.

وبالنسبة لتعداد الأساتذة على مستوى كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بأقسامها الثلاثة فيقدر بـ 297 أستاذ يسهرون على تدريس مختلف طلبة الكلية، وهو ما وضحه الجدول رقم (02):

الجدول رقم (03): تعداد الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للدخول الجامعي 2016/2015

الرتبة العلمية للأستاذ	توزيع الأساتذة				المجموع
	قسم العلوم الإقتصادية	قسم العلوم التجارية	قسم علوم التسيير	قسم التعليم الأساسي	

أستاذ التعليم العالي	6	3	3	1	13
أستاذ محاضر "أ"	2	1	8	1	12
أستاذ محاضر"ب"	3	2	6	3	14
أستاذ مساعد"أ"	53	38	43	33	167
أستاذ مساعد"ب"	30	14	19	26	89
أستاذ معيد	0	0	2	0	2
المجموع	94	58	81	64	297

المصدر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف01، متاح على الموقع: *http://eco.univ-setif.dz/Article-105.html*، تم الإطلاع بتاريخ: 2017/06/26.

أمّا فيما يخص تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير فتتجلى في المجالات التالية:[32]

✓ **في المجال الأكاديمي**: قامت الكلية بتوفير العديد من المحاضرات والدروس في بعض المقاييس على مستوى موقعها الإلكتروني، والتي سيتم تعميمها في المستقبل لمختلف المستويات، كما عملت كذلك الكلية على منح الاهتمام الكبير للاستثمار في المادة الأولية للبحث العلمي، ويبرز ذلك من خخلال مكتبتها الإلكترونية، والتي تعد فضاء آخر مخصص للباحثين من أساتذة وطلبة، يوفر لهم خاصية الإطلاع على الكثير من المراجع العلمية وتحميل العديد من البحوث والدراسات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وفروعها بصيغة إلكترونية، كما أن الولوج للمكتبة الالكترونية يتطلب استخدام شبكة انترانت الكلية، بالإضافة إلى ذلك فإن الكلية استحدثت خدمة الفهرس الالكتروني الذي يمكن مستخدمي مختلف فروع مكتبة الكلية من الإستفادة من خدمات المكتبة مباشرة على موقع الكلية، حيث يمكن الاطلاع على الفهرس الإجمالي المتوفر، وحجز الكتب لأجل الإستعارة، وتتبع بطاقات الإعارات الجارية والتواصل مباشرة مع طاقم المكتبة والعديد من الخدمات الأخرى.

✓ **في المجال الإداري**: يُمكِّن الموقع الالكتروني للكلية جميع الطلبة والأساتذة من متابعة سير الامتحانات، من الإعلان عنها وحتى صدور النتائج، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الإدارية الواجب الإلتزام بها أثناء الإمتحانات لكل من الأساتذة والطلبة، باعتباره الوسيلة الحصرية للإعلان عن جميع العلامات لجميع الطلبة في مختلف المستويات والتخصصات.

كذلك يتم من خلال الموقع الالكتروني للكلية الإعلان عن:

- جميع المؤتمرات والندوات العلمية التي سيتم تنظيمها بالكلية؛
- تواريخ بدأ الدراسة وكل ما تعلق بها، بالإضافة إلى مواعيد سحب الشهادات للطلبة المتخرجين؛
- التخصصات المفتوحة لمسابقات الطور الثالث (دكتوراه- ماجستير) وتواريخ تنظيمها على مستوى الكلية للسنة الجامعية الجارية،
- القوائم النهائية للطلبة المترشحين المقبولين للتسجيل في طور الماستر؛
- جديد التخصصات لطوري الليسانس والماستر بالكلية خلال السنة الجامعية الجارية؛
- قوائم الطلبة في كل التخصصات ولجميع المستويات وكيفية تحميلها؛
- قائمة الاساتذة التابعين لكل قسم من أقسام الكلية، بالإضافة إلى نشر البريد الالكتروني الخاص بهم على مستوى الكلية للتواصل معهم؛

- إجراءات التسجيل في الطور الثالث بالنسبة للحاصلين على شهادة الماجستير، أو مواعيد إعادة التسجيل بالنسبة لطلبة الدكتوراه المسجلين خلال السنوات السابقة؛
- مواعيد مناقشة أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير والماستر؛
- قائمة الاساتذة المشرفين على مشاريع البحث المقبولة بالنسبة لطلبة الدراسات العليا؛
- شروط النشر في مجلة الكلية ورابط لتحميل الأعداد السابقة للمجلة؛
- مواعيد انعقاد المجلس العلمي واللجان العلمية لأقسام لكلية، ونشر محاضر نتائج هذه الاجتماعات.

✓ **في المجال الفني**: تعمل الكلية على توفير بيئة تعلم إلكتروني آمنة تلبي الاحتياجات وتواكب التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبهدف ضمان الربط والتنسيق بين مختلف أقسامها، يوجد فريق عمل على مستوى الكلية يقوم بصيانة الأجهزة الإلكترونية وأجهزة الحاسوب وملحقاتها، وكذلك يقوم بتحديث الأجهزة بشكل مستمر لتواكب التطور التكنولوجي السريع وتلبي احتياجات الكلية ودوائرها المختلفة، كما يقوم فريق الصيانة بمساعدة مستخدمي أجهزة الحاسوب على حل المشاكل التي تواجههم أثناء عملهم.

كما يوجد مركز الأنظمة والشبكات على مستوى جامعة سطيف01 يعمل على التطوير المستمر لأنظمة الشبكات والإشراف على الخوادم لشبكة الحاسوب في الجامعة وتوفير خدمة الانترنت والبريد الالكتروني، وكذلك مراقبة الشبكات خاصة الداخلية منها بالجامعة من الاختراقات الخارجية، والعمل على حماية البيانات الداخلية من كشف سرية العمل، حيث أنه من متطلبات تشغيل الانظمة المحوسبة وخدمة الانترنت وجود نظام أمني لحماية البيانات والمعلومات داخل الجامعة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن فريق الموقع الخاص بالكلية وبالتعاون مع مركز الأنظمة والشبكات في الجامعة يعملان على عمليات تجهيز الشبكات والاتصالات وعمليات الربط السلكي واللاسلكي بين فروع الجامعة المختلفة.

من خلال العرض السابق لتطبيقات الادارة الالكترونية على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يمكن القول على جامعة سطيف01 أنها تواكب أحدث التطورات التكنولوجية حيث قامت بتأسيس مركز الأنظمة والشبكات وأولته اهتماماً بالغاً، لأنه يعتبر بمثابة البوابة الرئيسية التي من خلالها يتم إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى الجامعة وتسخيرها لخدمة العملية التعليمية فيها، وذلك بهدف الارتقاء بأداء الجامعة إلى مستويات أفضل.

خلاصة:

انطلاقا مما تم عرضه من خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي على اختلاف أنماطها تُعد من أهم المؤسسات حاجة لتطبيقات الإدارة الإلكترونية، لأن هذه الأخيرة تعتبر سمة العصر المميزة ضمن اتجاهات العالم نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعميم استخداماتها في جميع المجالات، لذا تأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمة المؤسسات التي عملت ومازالت تعمل على الاستفادة من التقنيات المتطورة التي تساعدها على إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها بشكل سريع ودقيق وبأقل التكاليف. وفي آخر هذه الورقة البحثية فإننا نخلص إلى النتائج التالية:

- أن تطبيق الإدارة الإلكترونية ليس ضربا من ضروب الرفاهية، وإنما حتمية فرضها التغيرات العالمية، خاصة التطورات الحاصلة في أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

– أن تطبيقات الإدارة الإلكترونية تسمح لمؤسسات التعليم العالي بالاستفادة المثلى من الفرص المتاحة في سوق التكنولوجيا المتقدمة من خلال إيجاد مناخ ملائم للعمل بها؛

– أن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي لا يعني فقط استخدام الحاسوب والانترنت في أجهزتها الإدارية، ولكن ما يَعنيه هو إدارة كافة العمليات المتعلقة بجوانب أدائها، وأي عمل له صله مباشرة بذلك، لأن الإدارة الإلكترونية تعتبر بمثابة منظومة متكاملة لا تستهدف فقط جزءاً معيناً من مؤسسات التعليم العالي، وإنما تشمل كافة أنشطتها وخدماتها.

– أنه يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تخصص هدفاً استراتيجيا ضمن أهدافها الإستراتيجية يتعلق بتطبيق الإدارة الالكترونية وأن يَظهر توجهها هذا في رؤيتها ورسالتها.

التوصيات:

إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح التوصيات التالية:

- ✓ زيادة المخصصات المالية للبحوث والدراسات على مستوى مؤسسات التعليم العالي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ✓ تعميق الوعي بمفهوم الإدارة الإلكترونية وبأهمية تطبيقها لدى القيادات الإدارية بمؤسسات التعليم العالي؛
- ✓ العمل على زيادة الدعم المالي المخصص لتنظيم الندوات والدورات التدريبية للموظفين الخاصة بتطبيقات الإدارة الإلكترونية؛
- ✓ ضرورة تحسين مستوى البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وبما يتماشى مع التطورات التكنولوجية؛
- ✓ العمل على تطوير الأنظمة داخل مؤسسات التعليم العالي لتناقل المعلومات داخلياً مع الاهتمام أن تكون جميعها تستخدم التقنيات الحديثة؛
- ✓ الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى مؤسسات التعليم العالي؛
- ✓ الاهتمام بالموارد البشرية المسؤولة عن تقديم خدمات الإدارة الإلكترونية وتنمية قدرتها ومهاراتها؛
- ✓ إنشاء قسم خاص بالإدارة الإلكترونية مسؤول عن تعزيز وتقوية استخدامات التقنيات الحديثة على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

قائمة الهوامش:

1. نجم عبود نجم، **الإدارة الإلكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمشكلات**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004، ص127.
2. *OCDE, **L'administration électronique:** un impératif, Paris, 2004, p11.*
3. نجم عبود نجم، **الإدارة والمعرفة الإلكترونية: الإستراتيجية والوظائف والمجالات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص157.
4. *Jacobs, kai , **Trying to keep the internets Standards Setting Process in Perspective** , Computer Science Department, informatics IV, Technical University Of Aachen Ahornstr, Germany,2003, p11.*
5. حسين بن محمد الحسن، **الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، من 1 إلى 4 نوفمبر 2009، ص5.
6. ياسين سعد غالب، **الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص3.
7. المجلس الأعلى للغة العربية، **البرمجيات التطبيقية باللغة العربية: خطوات نحو الإدارة الالكترونية** منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2009، ص24.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد24، القانون رقم 99-05، المادة 2، 1999.
9. مصطفى حسين باهي، ناهد خيري فياض، **اتجاهات التعليم العالي في ضوء الجودة الشاملة**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2009، ص15.
10. علي أحمد مذكور، **التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000، ص25.
11. شبل بدران، جمال دهشان، **التجديد في التعليم الجامعي**، دار البلقاء، القاهرة، مصر، 2001، ص76.
12. رفيق زراولة، **دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة**، ورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 12، 13 نوفمبر2005، ص2.

[13] ذهبية الجوزي، **الحكم الراشد وجودة مؤسسات التعليم العالي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013، ص22.

[14] رفيق زراولة، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[15] بسام فيصل محجوب، **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية: دراسة تطبيقية لكليات العلوم والتجارة**، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 374، القاهرة، مصر، 2003، ص ص25،26.

[16] أحمد بن عيشاوي، **التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 20 ماي 2010، ص256.

[17] شبل بدران، جمال دهشان، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[18] خالصة فتح الله ، **إدارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص ص126،127.

[19] أغادير عرفات جويحان، محمد عوض الترتوري، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006، ص129.

[20] عوض علي اللامي، **واقع استخدام تطبيقات الحاسب الآلي في مجالات الإدارة المدرسية**، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية، الجامعة الخليجية، البحرين، 2008، ص59.

[21] محمد حسين العجمي، **الإدارة المدرسية ومتطلبات العصر**، العالمية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2003، ص251.

[22] إياد عبد الفتاح النجار وآخرون، **الحاسوب وتطبيقاته التربوية**، مركز النجار الثقافي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص29.

[23] عوض علي اللامي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص57،58.

[24] خليفة بن صالح المسعود، **المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الالكترونية**، رسالة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008، ص53.

[25] محمد عبد الله المنيع، **مجالات تطبيقات التعليم الإلكتروني**، ملتقى التعليم الأول في التعليم العام، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص23.

[26] يوسف أحمد عيادات، **الحاسوب التعليمي وتطبيقاته التربوية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص150.

[27] **نفس المرجع**، ص151.

[28] إياد عبد الفتاح النجار وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[29] **نفس المرجع، ص**29.

[30] ويكيبيديا الموسوعة الحرة: ***https://ar.wikipedia.org/wiki***، تم الإطلاع بتاريخ: 2017/06/23.

[31] جامعة فرحات عباس، سطيف01، متاح على الموقع: *http://arabe.univ-setif.dz/index.php/organisation-administrative* تم الاطلاع بتاريخ: 2017/06/25.

[32] الموقع الالكتروني لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف1**:** *http://fseg.univ-setif.dz*، تم الإطلاع بتاريخ: 2017/06/27.

الملاحق:

الملحق رقم (01): تصنيف جامعة سطيف في مجال الأداء الأكاديمي

University Ranking by Academic Performance

University Ranking by Academic Performance

This is to certify that

University Ferhat Abbas of Setif

is ranked as the 3rd university in Algeria

and 1695th in World Ranking 2015-2016.

URAP Coordinator

Prof. Dr.Ural AKBULUT

URAP Assoc. Coordinator

Prof. Dr. Nazife BAYKAL

المصدر: جامعة فرحات عباس، سطيف01: *http://arabe.univ-setif.dz/index.php/2-ufas/867-classement-urap-university-ranking-by-academic-performance*، تم الإطلاع بتاريخ: 2017/06/23.

الملحق رقم (02): الهيكل التنظيمي لجامعة سطيف01

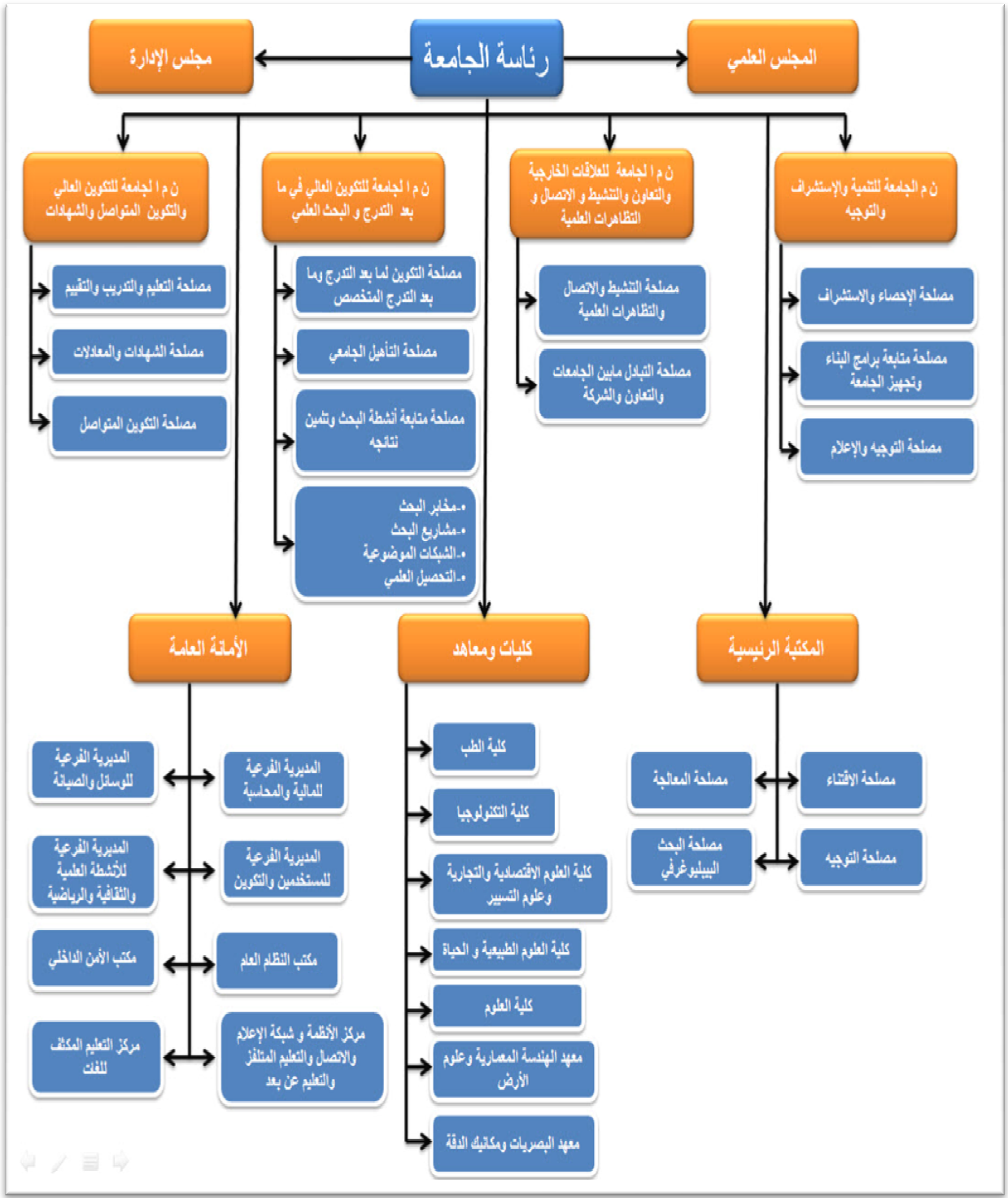

المصدر: جامعة فرحات عباس، سطيف01، متاح على الموقع: *http://arabe.univ-setif.dz/index.php/organisation-administrative*، تم الاطلاع بتاريخ: 2017/06/25.